المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 06 -- العدد 02 -- ديسمبر 2015 ص 57 - 70

السمعي البصري في الجزائر بين المهنية والأخلاقيات في عصر التكنولوجيا الحديثة

Audiovisual in Algeria between Professionalism and Ethics in the Age of Modern Technology

طالبة دكتوراه . صحراوي أسماء Doctorante. Sahraoui Asma sahraoui_asma@yahoo.fr	علوم الإعلام والاتصال	المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والصحافة -الجزائر العاصمة- -الجزائر

DOI :

ملخص

المهنية الإعلامية هي جودة الإعلام وقدرة وسائله على الإشباع الإعلامي من خلال التغطيات الشاملة للأحداث ووضع الصورة الحقيقية للواقع كمرآة عاكسة له, باحترام الأخلاق والمعايير المهنية، ولا يكون ذلك إلاّ بالتدريب المستمرّ على القواعد والأسس التي تؤطّر المنظومة الإعلامية وتتطوّر بتطوّرها. لهذا فإنّ معيار التدريب والتكوين المتواصل والتأهيل، يعتبر ركيزة أساسية للمهنة الإعلامية، يرافقها احترام الأخلاقيات المهنية لضمان حسن التعامل مع المصادر والمعلومات المتدفقة في ظلّ متغيّرات سياسية واجتماعية وثقافية. هذا ما يدفعنا إلى تقصّي مدى التزام العاملين في حقل السمعي البصري في الجزائر على ضوء التجربة الحديثة في هذا المجال، بالمهنية والأخلاقيات.

المنظومة الإعلامية في الجزائر حديثة عهد بالمجال السمعي البصري الخاصّ، لذلك فإنّ البدايات الأولى دائما تكون متذبذبة على خطّ المهنية والإحترافية والمنتسبون إليها يحيدون عن الالتزام بالمعايير الأساسية لممارسة هذه المهنية فضلا عن غياب التشريع القانوني والأخلاقي الذي يؤطّر ممارسة الصحفيين، لذلك كان من المتوقّع أن تقترب مخرجات القنوات الفضائية من الفوضى واللامسؤولية أكثر من الأسس المعيارية للإعلام.

نحاول في هذا المقال تقديم رؤية تشخيصية لواقع القنوات الفضائية في الجزائر بعد بضعة سنوات من الممارسة، وذلك من خلال تحديد أهمّ مظاهر الانحراف على المهنية والأسباب التي تعيق تقديم نقلة نوعية نحو إعلام هادف ومسؤول يقدّم خدمات نوعية.

الكلمات المفتاحية: المهنية الصحفية؛ أخلاقيات الإعلام؛ التكنولوجيا الحديثة؛ القنوات الفضائية.

المؤلف المرسل: طالبة دكتوراه صحراوي أسماء **البريد الإلكتروني:** Sahraoui_asma@yahoo.fr

Abstract

Media professionalism is the quality of the media and the ability of its media to satiate the media through comprehensive coverage of events and setting the true image of reality as a mirror for it, with respect for ethics and professional standards, and this is only with continuous training on the rules and foundations that frame the media system and develop in its development. Therefore, the standard of training, continuous training and qualification is considered an essential pillar of the media profession, accompanied by respect for professional ethics to ensure proper handling of flowing sources and information in light of political, social and cultural changes. This is what prompts us to investigate the commitment of workers in the audiovisual field in Algeria in the light of recent experience in this field, with professionalism and ethics.

Keywords: Professional journalism; media ethics; modern technology; satellite channels.

مقدمة

تتفق مختلف الدراسات على أنّ ضعف المضمون الإعلامي بالقنوات الفضائية مردّه لنقص المهنية وعدم الالتزام بالأخلاقيات، ونحاول في هذه الورقة البحثية مناقشة دور التدريب والتكوين المتواصل في بناء الكفاءات الفردية في هذا الحقل، وإمكانية تطوير المحتوى ووضع ضوابط ذاتية ومؤسساتية تعمل على ذلك، تحديدا فيما يتعلّق بالقنوات الجزائرية الخاصة والمتخصّصة, بالنظر إلى شغف المشاهد الجزائري إلى تغيير مشهد السمعي البصري والصورة النمطية التي ارتسمت في ذهنه منذ سنوات جرّاء تعامله مع نماذج معيّنة من الإعلام السمعي البصري، وأيضا حاجاته المتجدّدة وواقع المنافسة والتسابق على إشباع هذه الحاجات وإرضائها. وحسب ما تشير إليه ملاحظات ميدانية، فإنّ هناك هشاشة في الإعلام السمعي البصري الخاصّ في الجزائر، ظاهرها أنّه بسبب توظيف إعلاميين غير محترفين مع ضعف التكوين والتدريب والاستناد للمقاييس العلمية، إضافة إلى ضعف الإمكانيات الماديّة ونقص رؤوس الأموال، تكون عادة سببا مباشرا أو غير مباشر في رداءة المنتوج الإعلامي والتجاوزات الأخلاقية التي تشتتّ عناصر المهنة الإعلامية خاصّة في ظلّ ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستخدامات غير المهنية التي زعزعت القاعدة الأخلاقية وحطمت مبادئها بتلطيخ شرف المهنة، بغية إشباع نرجسية الظهور والشهرة من قبل مبتدئين ذوو عهد حديث بالصحافة والإعلام أو متسرّبين من الصحافة المكتوبة لا يدركون الفرق بين المكتوب

والمرئي، ومن هنا نطرح سؤالا جوهريا في هذه المداخلة كالتالي: ما هو واقع السمعي البصري في الجزائر من حيث التكوين والأخلاقيات المهنية في عصر التكنولوجيات الحديثة والأنماط المستحدثة للاستخدامات؟.

أخلقة الإعلام: قيم ترافق صناعة الأخبار في جميع مراحلها

تعتبر مواثيق المهنة الأخلاقية، مرافقا قيميا لسلوكات الصحفي في المربّع المهني عبر جميع مراحل إنتاج القصّة الخبرية، من فترة ولوج الفكرة إلى ذهنه إلى غاية تجسيدها في شكل مخرجات إعلامية تنشرها أو تبثّها الوسيلة الإعلامية، لذلك يحرص العديد من الأكاديميين والمهنيين، على أنّ الجمهور يجب أن يكون حاضرا في ذهن الصحفي في جميع المراحل، أي أنّه يحرّر ويعدّ المواد الصحفية "معه وله" بحيث يراعي مختلف الجوانب خلال معالجته للأخبار بالشكل الذي يليق بتقديم خدمات إعلامية في المستوى، ليس بالاستجابة للحاجات والرغبات بمطلقها وإنّما العمل على توجيه هذه الحاجات والرغبات لما هو أفضل وفقا لما تقتضيه الأخلاق والمثل، فيعمد إلى تقرير الخبر الذي يناسب جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين بناءا على معايير مهنية تتراوح ما بين الأهميّة والقرب والجوارية والسرعة في نقل الخبر والمصداقية..إلخ (لأنّ الخبر هو ما يقرّر الصحفيون أن يكون خبرا)، بحيث تظهر الانتقائية في تغطية مختلف الأحداث وفقا لأجندة المؤسسة الإعلامية وأيضا أجندة الصحفي والتي يجب أن تضبط على مقاييس أخلاقية غير موجّهة أو منحازة، كما يقوم الصحفي خلال جمعه للمعلومات الخام بمسائلة مختلف المصادر والأطراف ذات الصلة بالموضوع حتى وإن كانت متناقضة، لأنّ أبجديات الإعلام تقتضي الاستماع لمختلف المصادر وسرد مختلف الروايات على النحو الذي لا يظهر فيه الصحفي منحازا إلى جهة معيّنة، ومرجّحا لرواية على أخرى، أي أن يكون موضوعيا في مرحلة جمع المعلومات ويطرح مختلف الأسئلة التي يمكن أن تتبادر إلى ذهن الجمهور، محاولا إيجاد إجابات لها عن طريق المصادر وليس عن طريق الترجيح أو التوقّع، وبالتالي تقديم تغطية منصفة وشفافة تحاول الاقتراب من نقل الحقيقة كما هي وليس الحقيقة المصنّعة أو "البسودوحقيقة"، فلا تتجاهل عدسات الكاميرات جانبا أو زاوية ولا يستثنى أحد الأطراف من التصريح والبوح بما يعرف عن الحدث.، كما تكون النزاهة في الوصول إلى مصادر المعلومات من الأساسيات التي تنظّم العلاقة الأخلاقية ما

بين الصحفيين فيما بينهم وما بين المؤسسات الإعلامية المتنافسة، إذ تحرّم أخلاقيات المهنة كلّ الوسائل غير المشروعة للوصول لمصادر الخبر وتتيح نفس الفرص والحظوظ للصحفيين وتمنع أيّ توجيه خارجي أو إملاءات من قبل أطراف لا علاقة بها بالتحرير سواء بشراء الذمم بالهدايا أو الرشاوي أو حتّى بطرق غير مباشرة مثل قبول دعوات لوجبات الغذاء أو العشاء أو النقل حتّى لا تتحوّل إلى مانع نفسي للنزاهة وإكراها موجّها، وفي مرحلة معالجة المعلومات الخامّ التي حصّل عليها الصحفي، من أجل تحويلها إلى مواد صحفية مرشّحة للنشر، يقوم الصحفي بتفريغها في القوالب الصحفية المناسبة وفقا لما تقتضيه المهنية وليس بناءا على رأي شخصي، أي أنّ طبيعة المعلومات المجمّعة هي التي تحدّد إن كان خبرا أو تقريرا أو تحقيقا أو غيره، مع الأخذ بعين الاعتبار أجل التسليم والنشر والمنافسة خصوصا فيما يتعلّق بالسرعة والسبق الصحفي، كما تشترط أخلاقيات المهنة أن يفرّق الصحفي ما بين الخبر والتعليق لأنّ "الحدث مقدّس والتعليق حرّ"، وأن يوازن ما بين الروايات في القصّة الخبرية، فلا يغلّب إحداها على الأخرى لأنّه ليس طرفا في الحدث وإنّما مجرّد ناقل له مع احترام المصادر واحترام حقّهم في التكتّم أو التصريح بالمصدر في حال عدم ممانعته لأنّ ذلك يعطي مصداقية وشرعية أقوى للمضمون، وبعد تسليم المادّة جاهزة لحرّاس البوابة، تنتقل الأخلاقيات إلى مستواها الثاني، أين يكون تدخّل رؤساء الأقسام ورؤساء التحرير والناشرون في حدود المهنية وفي سياق وفيّ لما حرّره أو أعدّه الصحفي وبالتشاور معه، حتّى لا يفقد المحتوى معناه ويحيد عن التغطية المنصفة التي أنجزها، ويتّم استيفاء حقّ هذه المواد في النشر بوضعها في موقعها المناسب أو برمجتها في التوقيت المناسب لتمكين الجمهور من حقّه في الإعلام والخدمات المختلفة، فيظهر هنا المستوى الثالث للأخلاقيات أين تفرض مواثيق الشرف المهني، على المؤسسة الإعلامية تصحيح كلّ ما يثبت أنّه نشر بالخطأ تصحيحا إراديا مرفوقا بالاعتذار، وضمان حقّ الردّ لجميع الأطراف المتضرّرة، على أن يتّسم العمل الصحفي بضرورة احترام الآخرين وكرامتهم وتجنّب القذف والسبّ والشتم، واقتحام الحياة الخاصّة للأشخاص أو التحريض على العنف والإرهاب والميز العنصري والطبقية والمساس بالمصلحة العامّة للوطن، وتمنع الأخلاقيات أيّ تسريب للمعلومات أو الأسرار المهنية من داخل المؤسسة الإعلامية والتفريق ما بين الإشهار والإخبار في التحرير، وبالتالي فهي عبارة عن ضوابط وقواعد سلوكية وتوجيهات داخلية تنظّم العلاقات ما

بين خمسة أطراف هي الصحفي والناشر أو مالك المؤسسة الإعلامية والمصدر والجمهور والمعلن، وتحاول إلزام المؤسسات الإعلامية بتقديم مواد صحفية نظيفة ترتقي بالمستوى وتساهم في تحقيق أهداف الإعلام النبيلة، ولا تقصي حقوق الصحفيين التي يجب أن تتوفّر حتى لا يحيدون عن هذه المهام وعن الالتزام بمواثيق الأخلاقيات منها الحماية الاقتصادية والاجتماعية أي تحسين الظروف السوسيومهنية ووسائل العمل لتأمين الصحفيين من أيّ إغراءات خارجية أو محاولات لتأجير أقلامهم. وفي هذا الصدد، يقسّم "ويليم روف" الصحافة العربية إلى الصحافة التجنيدية والصحافة الموالية والصحافة المتنوعة، ويصفها بأنّها ليست سلطة رابعة بسبب المحيط السياسي والاجتماعي الذي يحول دون وجود صحافة مستقلّة بل يتحوّل الصحفيون إلى مجرّد "أقلام مأجورة"(عزي وبومعيزة، 2010، ص 09، 12. 13).

45 قناة في 4 سنوات: أيّ واقع لأيّ مستقبل؟

تعيش الفضائيات الجزائرية الخاصّة في حالة تخبّط شديد منذ ظهورها على الساحة الإعلامية بسبب مجموعة من العوامل التي تؤثّر على نشاطها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ممّا يجعلها محلّ انتقاد شديد من قبل المشاهدين والمهنيين والمختصين، خصوصا من حيث المحتوى الذي يعتبر الشكل الذي ينكشف فعلا ببثّه على الشاشة، أمّا باقي الممارسات التي تخرق مواثيق أخلاقيات المهنة فهي لا تظهر ولا يتّم تداولها إلاّ على مستوى محدود ما بين العارفين بشؤون القطاع، ويقف المشاهد والمهني والأكاديمي على الكثير من الأخطاء التي ترتكبها الفضائيات الخاصّة في الجزائر ولا تتردّد في تكرارها رغم الانتقادات الموجّهة إليها، حيث يرى كثير من المتتبّعين أن التلفزيون العمومي بمساوئه وما كان يلام عليه من تأطير غير موضوعي للأحداث، يبقى أكثر احترافية من القنوات الجديدة التي ظهرت والتي وصل عددها إلى 45 قناة في ظرف 4 سنوات أغلقت منها اثنتان هما قناة الأطلس وقناة الوطن لدواعي أخلاقية حسب الهيئات الوصيّة، ولم يشكّل ذلك حافزا لباقي القنوات على تقويم برامجها والالتزام بالاحترافية والأخلاقيات بل على إرضاء جهات معيّنة لضمان الاستمرارية ليبقى المشاهد آخر اهتماماتها، بدليل أنّ نسب المشاهدة لا تزال ضئيلة لأغلب هذه القنوات باستثناء البعض منها التي تحقّق ارتفاعا في نسبة المشاهدة بالنسبة لبرامج بعينها فقط وليس لكامل برامج القناة، أو ما

يسمّى بالبرامج القاطرة أو القيادية التي تركّز عليها القنوات من أجل تحقيق نسبة مشاهدة معتبرة، وتحوّلت الفضائيات الخاصّة في الجزائر إلى منابر لتزييف الوقائع وخدمة المصالح الشخصية الضيّقة، والتطاول على المؤسسات المنافسة بطرق غير أخلاقية، والتمادي في مدح الأشخاص والإشهار المجّاني والتحايل على المشاهدين، والتحريض على ممنوعات مواثيق أخلاقيات المهنة، وهناك العشرات من الأمثلة التي لا تحتاج إلى رصد أو متابعة لأنّها كثيرة التكرار يوميا، وهي برامج مخيّبة لآمال المشاهدين الذين كانوا يبحثون عن البديل لمحتويات التلفزيون العمومي، ومنفذا للتعبير عن الانشغالات المشاكل والهموم والاهتمامات، والتخلّص من التبعية للقنوات الأجنبية العربية والأوروبية التي كانت تبثّ برامج بالتقطير ينتظرها بشغف الآلاف من الجزائريين نظرا لجرأتها في الطرح وخوضها في المحظورات، لكنّ الفضائيات الجزائرية كرّست الواقع المعتاد وأهملت التحقيق الصحفي والمواضيع الحسّاسة والقضايا الهادفة ولم تعد تهتّم إلاّ بالمواضيع الاجتماعية والاستطلاعات السطحية حتّى في نشرات الأخبار التي تؤطّرها وفقا لمنطلقات إيديولوجية أكثر منها مهنية. بحيث لا تستجيب هذه البرامج والتغطيات للأحداث للإنتظارات الحقيقية للمشاهدين الذين كانوا يأملون في تغيير واقع الإعلام ومنه تغيير واقعهم على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على اعتبار دور الإعلام في التنشئة والتغيير. وتحاول بعض القنوات الفضائية، الحياد عن الوظيفة الأساسية للإعلام وهي الأخبار، بتحوّلها إلى مجرّد قنوات للترويج للمنتوجات الاستهلاكية وبثّ الأغاني القديمة والأفلام المقرصنة عبر شبكة الإنترنيت والبرامج الترفيهية، وذلك للإفلات من الضغوطات التي تجلبها البرامج الإخبارية والحصص السياسية والتي يرجّح أنّها كانت سببا في غلق قناتي "الأطلس والوطن". فيما وجدت بعض القنوات ضالّتها في الترويج للعلاج بالأعشاب الطبيعية أو ما يسمّى بالطبّ البديل مستغنية عن شبكات الصحفيين والمراسلين واستوديوهات الأخبار والحصص، التي تحتاج إلى تكاليف ووسائل معتبرة، وتقوم هذه القنوات باستغلال الظرف الذي يطبع وضعية القطاع في هذه الفترة من حيث التنظيم، خصوصا عدم صدور دفتر الشروط وتثبيت مهام سلطة الضبط وباقي الهيئات التنظيمية والرقابية، إذ أكّدت وزارة الاتصال أنّها تعتبر هذه القنوات بمثابة لاجئين في الجزائر تبثّ من الخارج (من الأردن أو قبرص أو لندن)، وتنشط بطريقة غير شرعية، في انتظار هيكلتها رغم أنّها تبثّ برامج

موجّهة للجزائريين، وهو جوّ لا يسمح بتقييم أداء هذه الفضائيات في هذه المرحلة الانتقالية خصوصا وأنّ المنظومة الإعلامية مرتبطة بعوامل اقتصادية وسياسية بالدرجة الأولى، حيث تتواجد تحت الأنظار نظرا لخصوصيات الإعلام الثقيل وتأثيره المفترض، ممّا يجعله من المحاذير التي تخشاها عدّة جهات وتحاول توجيهه بشتّى الطرق.

ذهنية النشر الورقي تلاحق الفضائيات في غياب التكوين

يلام على الفضائيات الخاصّة في الجزائر، طريقة إعدادها وتقديمها للبرامج ولغتها المستخدمة ومستوى الصحفيين، متناسين حداثة تجربتها بالسمعي البصري وانحدار الطبقة العاملة فيها من قطاع الصحافة المكتوبة، ممّا يؤدّي إلى تكريس ذهنية النشر الورقي، وكأنّ هذه القنوات هي جرائد مشاهدة أو النسخة المتلفزة، أي أنّ الحامل تغيّر فقط، فيما تشير الدراسات إلى أنّ التلفزيون يحتاج إلى نوع خاصّ من المهارات في التحرير والتقديم وعناية بالتصوير واللغة مع إعطاء الصورة حقّها، أمّا ما يلاحظ على شاشات الفضائيات الخاصّة أنّ الصحفيين والمراسلين المكلّفين بالتغطيات في الميدان وحتّى المكلّفين بتقديم نشرات الأخبار والحصص على اختلافها، لم يتخلّصوا بعد من التبعية لتكوينهم وخبرتهم في الصحافة المكتوبة، ولا ينتبه لهذه الانحرافات إلاّ قليل لأنّ أغلب الصحفيين والمراسلين ورؤساء التحرير والمصوّرين وحتّى الملاّك والمكلّفين بالإدارة إنّما هم مرتحلون من قطاع الصحافة المكتوبة، وإذا كان الصحفي لا يظهر في الصحيفة فالشاشة سرعان ما تعرّي عيوبه وتكشف عمّا إذا كان يصلح أو لا يصلح للسمعي البصري.

ونظرا لحداثة القنوات الإعلامية في الجزائر فقد وجد المحيط المهني حاجة كبيرة للممتهنين والمحترفين, هذا ما جعل معظم الفضائيات تعتمد على صحفيين كانوا مختصين بالتحرير أو جامعيين حديثي التخرج. فنلاحظ أن كلا الفئتين غير مستعدين تماما لمثل هذا النشاط وممارسته بشكل احترافي هذا ما أظهرته الشاشة خلال معظم البرامج, حيث أضحى المنتوج الإعلامي مجرد كلمات أو ثرثرة يقدمها شخص ما ليس له أي علاقة بالإعلام. والمنتشر بكثرة هو وجود متخصصين في مجالات أخرى من محامين أو اقتصاديين وخاصة الممثلين في مناصب مذيعين أو منشطين, وكأنهم أهل للمهنة الا أن تدخلاتهم وكلماتهم لن تخرج من حيز تخصصهم.

بل أكثر من ذلك، لا يزال بعض المراسلين يجمعون ما بين الوظيفتين أي التحرير للصحيفة وإعداد التقارير للقناة لنفس الحدث، وأحيانا بسرعة نظرا لخصوصية البثّ التلفزيوني وثقافة "العاجل والسبق الصحفي"، ما يجعلهم يخلطون ما بين المادّتين وأحيانا ينقلونها كما هي من حيث الأسلوب واللغة والبناء. ويحتاج هذا المشهد إلى تطوير حقيقي بكلّ المقاييس من خلال العكوف على دورات تدريبية وتكوينية لمختلف الفئات لبلوغ الحدّ الأدنى من المستوى المطلوب، على الأقّل فيما يتعلّق بأبجديات الإعلام السمعي البصري، وهو مسعى لم ينطلق في التجسيد بعد بسبب عدم تفعيل الصندوق الذي خصّصته وزارة الاتصال للتكوين والذي يساهم فيه الناشرون بنسبة تمويل تقدّر بـ 2 بالمائة من مداخيلهم، ولم يتّم خلال السنتين الأخيرتين أي منذ صدور القانون العضوي للإعلام 2012، تنظيم إلاّ بعض المحاضرات بإشراف من الوزارة نشّطها مختصون من الخارج والتي كانت مفتوحة لجميع الصحفيين وليست موجّهة فقط لصحفيي وإعلاميي السمعي البصري، بينما تتجاهل المؤسسات الإعلامية الدورات التكوينية وتسقطها من أجندتها لأنّها مكلّفة، وعليه فإنّ مستوى الصحفيين لا يتطوّر نظرا لطبيعة العمل الإعلامي الذي يتطلّب الإنتاج اليومي، فيما تتطوّر التلفزيونات المحترفة في الأداء والبرامج وتشير الدراسات العلمية إلى ذلك، خصوصا فيما يتعلّق بعلاقة الصحفيين بالمنظومة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة وكيفية التعامل مع المصادر المفتوحة والإعلام الجديد.، لكنّ الدوّامة التي يتخبّط فيها الصحفيون في قطاع السمعي البصري وحرقهم للمراحل في العمل بالظهور السريع الذي يكرّس النرجسية والغرور، يؤدّي غالبا إلى عدم التطوّر. زيادة على مقاييس التوظيف وعدم الأخذ بعين الاعتبار التأهيل الجامعي للعمل في القطاع(حمزة، 1960، ص 154)، حيث تحوّلت بعض القنوات إلى مؤسسات عائلية يحظى فيها أفراد العائلة والمقرّبون بإعداد وتقديم البرامج الرئيسية من دون كفاءتهم في ذلك وهو ما يؤثّر على المسار المهني لهذه القنوات وعلاقتها مع المشاهدين. كما تسند وظائف ثانوية لغير أهلها في القنوات الفضائية الخاصّة منها الديكور والكوافير والماكياج والإضاءة والتصوير وغيرها وهي وظائف لها دور كبير في صناعة الصورة والفيديو، وفي الوقت الذي تعتمد فيه القنوات المحترفة على مسرحة نشرات الأخبار والحصص وتقديمها في أحسن عرض وسيناريو إلى درجة إبهار المشاهد وإقناعه بمتابعتها، لا تبالي القنوات التلفزيونية الخاصّة في الجزائر بهذا المجال

وتعتمد على إمكانيات بسيطة ووسائل عمل غير احترافية خصوصا فيما يتعلّق بكاميرات التصوير التي يفترض أن تكون متطوّرة وأن يكون حاملها عالما بفنّ التصوير والزوايا. والأسوأ من ذلك أنّ المراسلين الصحفيين بمختلف ولايات الوطن، يحومون حول الأحداث بتكليفهم بالتغطية والتصوير في نفس الوقت، فيما يتطلب العمل الاحترافي أن ترسل فرق تلفزيونية مكوّنة من الصحفي والمصوّر والمكلّف بالإضاءة والسائق على الأقّل، فيما لا يشجّع هذا الواقع المراسلين على العمل وتقديم محتوى نوعي نظرا لنقص الوسائل. مع إقصاء شبه تامّ فيما يتعلّق بالتكوين والتدريب، ويلجأون أحيانا إلى مختصين في التركيب من أجل إعداد الشكل النهائي لتقاريرهم فتكون صناعة الخبر مشتركة ما بين المراسل والمركّب الذي لا علاقة له غالبا بالإعلام، هذا ما يسفر عن بثّ رداءة على الشاشات خصوصا وأنّ الإنتاج الوطني للبرامج والحصص ضعيف ولا يكفي لتلبية حاجيات كلّ هذه القنوات أو النشيطة والمتنافسة منها على الأقّل، من حيث تغطية شبكتها البرامجية بمواضيع وحصص مختلفة تقترح خيارات وبدائل على المشاهد، إذ تسير الفضائيات الجزائرية في نفس التوجّه تقريبا من حيث برامج الكاميرا الخفيّة واستطلاعات الشارع، والحصص السياسية ونشرات الأخبار والبرامج المستنسخة والمستوردة وكأنّ لها رئيس تحرير واحد، مع غياب لمقاييس الإبداع والتميّز. لذلك نجدها تغرق في إعادة بثّ البرامج ولا تعير اهتماما بالوقت في استطلاعات الرأي والحوارات، الأمر الذي يؤدّي إلى ملل المشاهد وقفزه نحو قنوات أخرى، ولا تحترم هذه الفضائيات التخصص ومبدأ الموضوعاتية إذ أنّها تنتهج سياسة ملأ الفراغ من خلال بثّها لمختلف أنواع البرامج، من بينها قنوات يظهر أنّها رياضية لكنّها تنشر ما هو أمني أو سياسي.

هل تؤسّس "النسخة المتلفزة للصحيفة" منظومة أخلاقية مستقلّة؟

تعتبر تجربة الصحافة المكتوبة سبّاقة للوجود في الإعلام الخاصّ في الجزائر، والتي ظهرت في سنوات التسعينيات من خلال إنشاء العديد من العناوين وتحوّل الصحفيين من القطاع العام إلى الخاصّ للتعبير عن رغبتهم في العمل الإعلامي الحر. وتسمى بالصحافة الخاصّة، لأنها قانونيا وظاهريا لا تمارس نضالا أو تحيّزا لأيّ حزب، أو ذات نزعة سياسية معيّنة، فهي مستقلة عن الدولة إلى حدّ ما. وهذه الدوريات في الواقع ذات طابع اختياري باعتبارها موجّهة إلى جميع الناس بمختلف فئاتهم واتجاهاتهم فإنها

تبين رأيها أو اتخاذ موقف(تواتي، 2008، ص38). وشهدت هذه الفترة عدّة تجاذبات وتحدّيات وضغوطات حالت دون وضع ميثاق أخلاقيات للمهنة إلى غاية سنة 2000، كما بقي الاحتكار على قطاع السمعي البصري إلى غاية صدور القانون العضوي للإعلام 2012، نظرا لعدم إمكانية أن تنعزل الصحافة الجزائرية عن التطورات المتسارعة التي تعرفها الصحافة العالمية فيما يتعلق بممارسة الصحفيين للمهنة في الميدان أو داخل المؤسسة الإعلامية، شكلا ومضمونا، نظرا لانتشار التكنولوجيات الحديثة عبر العالم بنسب وبتأثيرات متفاوتة، وبالتالي فإنّ الصحافة في الجزائرية بدأت تخطو خطوات نحو التحديث تدريجيا لكنّ دون أن تتطوّر في مجال الأخلاقيات، التي تمّ تغييبها بتجميد المجلس الأعلى للإعلام سنة 2004، أي بعد 4 سنوات فقط من النشاط وبحصيلة متواضعة للتدخّل في مختلف الحالات والتجاوزات، وكانت الظروف الاجتماعية والمهنية والفوضى والعشوائية التي تميز بها قطاع الإعلام ونقص التكوين والقيود المفروضة من قبل السياسيين وأصحاب المال وقيود الإشهار والمطابع وتضييق سوق العمل أمام الصحفيين، قد حالت دون الالتزام بأبجديات العمل الإعلامي وأخلاقيات المهنة وتقديم إعلام موضوعي وبنّاء، بمعنى أنّ قطاع الصحافة المكتوبة الذي كان سبّاقا للخوصصة لم ينجح في تأسيس منظومة أخلاقية رادعة لسوء استغلال النشر وعدم الالتزام بالقيم والمثل والمبادئ، ومنه لا يستغرب أن تأخذ القنوات الخاصّة نفس المسار، وكانت مؤسسة التلفزيون العمومي قد لقيت انتقادات من وزير الاتصال الأسبق ناصر مهل الذي قال في أحد تصريحاته في رمضان 2011 "أنّه يبكي مع الجزائريين على حال التلفزيون"، وفي تصريح آخر أنّ الرداءة في التلفزيون مردّها للطاقات البشرية وليس الإمكانيات، كاشفا عن فتح القطاع في ظلّ الإصلاحات، لكنّ القانون العضوي الجديد للإعلام تضمن 8 مواد فضفاضة ومفتوحة على كلّ القراءات حسب مختصين، وبالتالي ما تمّ تسجيله مجرّد نوايا للانفتاح في سنة 2012، بحيث أعطى وزير القطاع انطباعا بأن الحكومة لم تفصل في الخيارات المتاحة أمامها حول الصيغة المحتملة لفتح مجال السمعي البصري أمام الخواص، أما المهنيون فطالبوا بضبط دفتر شروط مناسب يضع ضوابط لمنع سيطرة المال الفاسد على السمعي البصري على اعتبار أنّ تكلفة القناة تتراوح ما بين 300 إلى 400 مليار سنتيم، وبالتالي التحذير من اللوبيات وسيطرة رجال المال والأعمال مطالبين بضرورة تدخل الدولة لتمويل القنوات وضرورة إنشاء معاهد

لسبر الآراء للتعرف على حاجات الجمهور وتحرير الإشهار من قبضة السلطة. لكنّ هذه المطالب لا تزال محلّ أخذ وردّ ولم تسمح بتأسيس أرضية لأخلاقيات المهنة لتنظيم الإنتاج والبثّ والعلاقات ما بين الأطراف الخمسة المحرّكة للمؤسسة الإعلامية.

في هذه الحال تكون الفضائيات قد ورثت الفوضى والتجاوزات المهنية عن الصحافة المكتوبة الخاصّة التي لم تهتد إلى التنظيم بعد أزيد من ربع قرن، ولا تزال تقع في أخطاء بالجملة مورّثة هذه الوضعية للفضائيات التي لا تعدو أن تكون امتدادا لها، سواء من حيث الملاك أو المسيّرين أو المموّلين، إضافة إلى خضوعها لنفس القيود التي كانت تعرفها ولا تزال، الصحافة الخاصّة على رأسها قيود الإشهار والتمويل وضعف نقابات الصحفيين وتشتّتهم وهشاشة ظروفهم الاجتماعية والمهنية ما بين شبكات الأجور الضعيفة وعدم توفر مناصب شغل بديلة والمعاناة مع أزمة السكن والتأمين وغيرها، إضافة إلى عدم توفير المؤسسات لوسائل العمل المناسبة ممّا يجعلهم محلّ إغراءات من قبل جهات مختلفة، قد تضغط عليهم أو توجّههم، وبما أنّ الظروف نفسها تتكرّر فإنّ التجربة الإعلامية هي الأخرى لا تخرج عن هذا النطاق ولم تستطع الفضائيات أن تتحرّر أوّلا من تبعيتها للصحافة المكتوبة حتّى تتحرّر من قيود الإشهار والمال والسياسة والقوانين، وتنشأ منظومة أخلاقية مستقلّة. فالممارسة الإعلامية في الجزائر، تشهد حركية مهنية وسياسية واقتصادية لها أبعاد اجتماعية بالدرجة الأولى من خلال دور وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية وضمان حق المواطن في الإعلام، فيما تتراوح هذه الحركية ما بين الظروف الاقتصادية السوسيومهنية التي تؤثر على أداء الصحفي وتتحكّم في إمكانيات المؤسسة ومدى توفيرها لوسائل العمل، والمناخ العام لحرية الإعلام والتعبير والهامش المتاح الذي تضمنه القوانين والتشريعات التنظيمية في ظل النظام السياسي والذي يؤطر السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية ونشاط الصحفيين. وفي انتظار الفصل في دفتر الشروط وتفعيل سلطة الضبط ومختلف القوانين التنظيمية، تغامر الفضائيات الخاصّة في رحلة إعلامية محفوفة بالمخاطر قد تؤدّي بها للغلق في أيّ وقت، كما أنّها تحتاج إلى مثابرة حقيقية لتحسين المحتوى وأخلقته.

الصناعة الإعلامية التشاركية: مسؤولية الصحفي أم المستخدم؟

يعتبر الانفتاح السمعي البصري في الجزائر نقلة عصرية واسعة تثير جدلا في الأوساط الإعلامية, خاصة من الجانب المهني والأخلاقي والذي يحدده الإعلاميون كركيزة للمهنة الإعلامية. حيث يستلزم على صاحب المهنة أن يحترم القواعد وأن يتحلى بالأخلاق التي تنظم مسارها, والتي تحتاج إلى إعلاميين مختصين ومحترفين يتحمّلون المسؤولية الأخلاقية للمنتوج الإعلامي. إلا أن انتشار التكنولوجيا داخل محيط مؤسسات السمعي البصري والاستفادة من ميزاتها من طرف الاعلاميين الجزائريين قد غير نوعا ما من نوعية المحتوى, خاصة مع ظهور وتعدد الفضائيات ونقص المختصين وقلة التدريب لمواكبة الجديد. واحتار الإعلاميون في أمر الاستعمالات الجديدة لبعض التقنيات الحديثة والتي أصبحت أساس الإعلام الجديد, حيث أضحت بعض القنوات الفضائية الجزائرية تكتفي بإعادة بثّ ما يتداوله هواة على شبكات التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) وتويتر والمدونات من أخبار وفيديوهات، وقد ظهر نوع جديد من البرامج يكتفي برصد وإعادة عرض الصور والفيديوهات التي تم التقاطها وتداولها على هذه المواقع على أساس أنها مواد إعلامية, دون أي تعديلات حتى ولو كانت بسيطة, هذا ما جعل بعض المشاهدين وخاصّة المستخدمين يتذمّرون من السياسات الإخبارية التي تتغذّى على ما يتّم تداوله بالمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، وتقع بفعل ذلك العديد من الفضائيات في الأخطاء نتيجة عدم التحقّق من المعلومات وأخذها من مصادرها الحقيقية، كما أنّ المستخدمين يعتبرون مجرّد هواة وليسوا إعلاميين إذ ينتجون مضامين من دون وعيهم بالقواعد المهنية والسلوكات الأخلاقية، فيما قد تكون هذه المضامين كاذبة أو مركّبة أو مشوّهة بغرض الترفيه لتتحوّل إلى قضيّة تتبنّاها هذه الفضائيات وتحلّلها بالنقاش والحوار، وينجم ذلك عادة عن عدم الإلمام بالجانب الإنتاجي والعجز المحقّق نتيجة عدم تخصيص ميزانية كافية وعدم حيازة شبكة كافية من المراسلين والصحفيين لتغطية مختلف الأحداث، وعليه أصبح المستخدمون يضبطون الأجندة الخاصّة بالقنوات الفضائية وسياساتها الإخبارية ويحتّمون عليها ما يجب أن تفكّر فيه وتعرضه على المشاهدين، وكثيرا ما تتعرّض هذه القنوات للحرج في بعض الحالات عند تكذيب المعلومة ممّا يسيئ لمصداقيتها, وغيرها من يحدث هذا في ظلّ الاستعمال غير العقلاني لهاته التقنيات الحديثة وإهمال المؤسسات جانب التدريب والتأهيل لمختلف العمال من إعلاميين وتقنيين. حيث تقل الورشات التدريبية التي تنظم

للإعلاميين، تحديدا حول كيفية التعامل مع التطبيقات الحديثة لشبكة الإنترنيت والمصادر المفتوحة والمشاركة الجماعية في إنتاج الخبر. إذ لم تعد وسائل الإعلام المهيكلة، المنتج الوحيد للمعلومة وذلك بظهور فاعلين جدد عبر مختلف المواقع الإلكترونية, وظهر "إعلام الشارع" و"إعلام النحن"، تنبأ الكثير من الخبراء في المستقبليات أن 50 بالمائة من الإنتاج الصحفي سيتم بواسطة المواطنين بحلول عام 2021،(مصطفى صادق، 2009، ص 34)، ما أحدث ارتباكا في الهوية المهنية للإعلامي التقليدي والذي أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على ما ينشر من طرف الهواة الإعلاميين. وأصبحت كل من المدونات والمواقع الاجتماعية وغيرها مصدر برامجهم وأفكارهم وأساس أخبارهم المقدمة دون الالتزام بالمعايير الأخلاقية. ولا يمكن إغفال إسهامات المستخدمين الذين كسروا قاعدة السبق الصحفي للمؤسسة الإعلامية واحتكارها للأخبار، بل أصبحوا ينافسونها وينشرون العديد من القصص الخبرية قبل أن تصل إلى قاعات التحرير وغرف الأخبار، وفي هذا الصدد يقول إيدن وايت: في إحدى مقالاته: "وسائل الإعلام الجديدة صداع جديد، هل الإنترنيت هو حقا القوة الديمقراطية التي يصورونها كذلك، هناك جانب مظلم في ثورة المعلومات فالكثير منها خاملة ومملة وغير موثوق بها أو تافهة، الكثير من المعلومات غير المطلوبة، جماعات المناقشة مرتع للإشاعات والقيل والقال"(علم الدين، 2005، ص 286)، وبالتالي يطرح السؤال عمّا إذا الصحفيون العاملون في قطاع السمعي البصري هم المسؤولون عن الشكل النهائي للإنتاج الإعلامي الذي يبثّ على القنوات أم مسؤولية مصدرها الأوّل الذي ينتجها ويتداولها على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن أجل ذلك تعمل الفضائيات المحترفة على استغلال المستخدمين وزيادة توسيع علاقاتها معهم كمصادر معلومات، شريطة أن تتعامل مع منشوراتهم بحذر وتخضعها لآليات التقصّي والتحقيق الصحفي وهو ما يجب أن يتوفّر في القنوات الفضائية الجزائرية، أي عدم الإتكّالية والحصول على الفيديوهات والأخبار الجاهزة وإنّما استثمارها وتطويرها وإخضاعها لقواعد الأخلاقيات المهنية.

المصادر والمراجع

- عباس مصطفى صادق، "مصادر التنظيم وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد"، أبحاث المؤتمر الدولي، الإعلام الجديد، تكنولوجيا جديدة، لعالم جديد، جامعة البحرين، 7- 9 أفريل 2009، ص 34.

- عبد اللطيف حمزة، ازمة الضمير الصحفي، دار الفكر العربي، الطبعة 1، القاهرة، سنة 1960، ص 154.

- عزي عبد الرحمن، السعيد بومعيزة، "**الإعلام والمجتمع، رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية والإسلامية**"، بدون طبعة، الجزائر، دار الورسم للنشر والتوزيع، سنة 2010، ص 09-12-13.

- محمود علم الدين، "**تكنولوجيا المعلومات والإتصال ومستقبل صناعة الصحافة**"، مصر، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط 1، سنة 2005، ص 286.

- نور الدين تواتي، "**الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**"، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص 38.